

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2006/IG.1/3  
6 April 2006  
ORIGINAL: ARABIC

المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المؤتمر الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري لتنفيذ جدول أعمال الموئل (هابيتات ٢)  
"عشر سنوات بعد اسطنبول دعوة إلى المساواة"  
بيروت، ١١-١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

## المبادئ الأساسية والإجراءات لتنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني (هابيتات ٢) في المنطقة العربية

### BASIC PRINCIPLES AND MEASURES FOR IMPLEMENTATION OF THE HABITAT II AGENDA IN THE ARAB REGION

وثيقة أعدتها الإسكوا للاجتماع العربي الرفيع المستوى  
لمتابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل (اسطنبول + ٥)،  
(المنامة، البحرين، ١٦-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

## تمهيد

بناء على قرار من المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (الاجتماع ٤٧، القاهرة ٩-١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧)، أعد مشروع وثيقة أسس ومركزات الاستراتيجية العربية للإسكان والمستوطنات البشرية استناداً إلى جدول أعمال الموئل من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العربي، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في المملكة الأردنية الهاشمية.

وأقرت الوثيقة من قبل لجنة الخبراء التي شكلها المجلس الموقر في دورته السابقة، وذلك في اجتماعها الذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في الفترة ٢٥-٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧. كما تم إقرارها من قبل مجلس وزراء الإسكان العرب خلال دورته الخامسة عشرة لعام ١٩٩٧.

وتحضيراً للدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول متابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل (اسطنبول ٥+)، أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مسودة مشروع المبادئ الأساسية والأطر والإجراءات لتنفيذ جدول أعمال الموئل (اسطنبول ٥+) في المنطقة العربية بهدف عرضها للتداول والإقرار خلال الاجتماع العربي الرفيع المستوى لمتابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل (اسطنبول ٥+)، (المنامة - البحرين، ١٦-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) والذي نظّمته (الإسكوا) مع وزارة الإسكان والبلديات والبيئة في البحرين ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

أعدت مسودة مشروع الاستراتيجية العربية للإسكان والمستوطنات البشرية بناء على وثيقة أسس ومركزات الاستراتيجية العربية للإسكان والمستوطنات البشرية، وقد أخذ بنظر الاعتبار مستجدات متابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل في المنطقة العربية خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠.

## أولاً - الديباجة

### ان الاجتماع العربي رفيع المستوى لمتابعة جدول أعمال الموئل (اسطنبول ٥+)

١- إذ يؤكد التزامه المطلق بميثاق هيئة الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية، والمبادئ والمواثيق العربية والدولية، وحق الشعوب في العيش أمانة في أوطانها حرة مطمئنة، وإيمانه بقدرة الإنسان العربي على السير بخطى حثيثة لتحقيق التنمية الشاملة وفق المبادئ والمنطلقات العامة، التي رسمت أهداف التنمية العربية ووسائلها وآلياتها، وارتباطها بالقيم والعادات والتراث الحضاري العربي الإسلامي، واقتناعه بأن تبني التعهدات الواردة في الإعلان العربي حول التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية "إعلان الرباط" لصياغة استراتيجيات وسياسات شاملة ومتكاملة ومندمجة لقطاع الإسكان والمستوطنات البشرية والتنمية العمرانية تؤمن التوازن بين السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية؛

٢- يؤكد من جديد الالتزام بحق المواطن في السكن الملائم، والتزام الحكومات بتمكين الناس - بدون تمييز من الحصول عليه، والالتزام بحماية وتحسين المساكن والأحياء السكنية، وتحسين الظروف المعيشية للمستوطنات البشرية في الحضر والريف، والعمل على أساس منصف ومستدام في تطبيق سياسات الإسكان والتنمية العمرانية بحيث يحصل كل فرد على مأوى ملائم معقول الكلفة ضمن بيئة صحية وأمنة ومضمونة الخدمات الأساسية والمرافق وأسباب الراحة، والضمان القانوني للحيازة؛

٣- يؤكد على هدف جعل المستوطنات البشرية مستدامة وذلك بالعمل على تنمية المجتمعات ودفعها لاستخدام الموارد بكفاءة وفي حدود القدرة الاستيعابية للنظم البيئية بما يكفل حماية البيئتين العمرانية والطبيعية والحفاظ عليهما من خلال التوجه الدائم لترشيد الاستهلاك واستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة، وإتاحة فرص متكافئة لجميع الناس وخاصة الفئات الضعيفة للتمتع بالحياة الصحية والمأمونة والمنتجة المتوافقة مع القيم الروحية والعادات والتقاليد، والتي تكفل الانسجام مع البيئة الطبيعية والتراث الثقافي، وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛

٤- ويدرك باهتمام بالغ أن التنمية المستدامة هي لصالح البشر، لذا فانهم يشكلون أساس العمل في تنفيذ جميع البرامج والسياسات المتعلقة بالمستوطنات البشرية، ويدرك الاحتياجات الخاصة بالنساء والأطفال والشباب لتوفير أوضاع المعيشة السليمة والصحية والمأمونة، وسوف يكثف جهوده من أجل استئصال آفة الفقر والتمييز، ومن أجل تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وتلبية الاحتياجات الأساسية مثل التعليم والتغذية وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، وعلى الأخص توفير المأوى الملائم للجميع؛

٥- كما ويؤكد العمل على تنفيذ المواثيق الدولية والعربية وخاصة تلك المتعلقة بتحسين الظروف السكنية والمعيشية في مدننا وقرانا أينما كانت دون تمييز لأي سبب كان، واعطاء الأولوية للفقراء والمحرومين والفئات الضعيفة في المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء والأطفال؛

٦- ويجدد التأكيد والالتزام الكامل بإعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية الصادر عن رؤساء الدول والحكومات والوفود الرسمية المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الموئل الثاني المنعقد في اسطنبول بتركيا خلال الفترة ٣-١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٦. ويؤكد على الأهداف الواردة في جدول أعمال الموئل (خطة العمل العالمية والمبادئ والتعهدات) المتمثلة في توفير المأوى الملائم للجميع، وجعل المستوطنات البشرية أكثر أمناً وصحة وملائمة للعيش والعمل فيها، وأكثر عدلاً واستدامة وإنتاجاً؛

٧- كما يدعو إلى استلهم أسس العمل الوطنية والعربية والدولية الواردة في جدول أعمال الموئل والتي تدعو الى:

(أ) التأكيد على العدالة في المستوطنات البشرية من خلال توفيرها فرصاً متساوية لكل من يسكنها في العيش الآمن، والعمل والتمتع بكافة الخدمات في حدود الاستخدام المرشد للموارد المتاحة؛

(ب) العمل للقضاء على الفقر في المستوطنات البشرية في الريف والحضر؛

- (ج) اعتماد التنمية المستدامة على النحو المبين في جدول أعمال القرن ٢١ بإيلاء الاعتبار الكامل لاحتياجات وضرورات تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة؛
- (د) توجيه عمليات تصميم وإدارة وصيانة المستوطنات البشرية وفق رؤية إنسانية تراعي الاحتياجات والعادات والتقاليد وتصور التراث والقيم الدينية والثقافية؛
- (•) العمل على تعزيز الأسرة وحمايتها وصونها، وتعزيز دور المرأة وفق التقاليد السائدة في كل مجتمع؛
- (و) وضع السياسات والقوانين والأنظمة التي تحكم الأنشطة العامة، بحيث تراعي احترام حقوق الإنسان والأجيال المقبلة، وأن تتسم بالشفافية وتشجع الشراكات؛
- (ز) اعتبار الشراكات أمراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، ولذا لا بد من تعزيز دور السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وتشجيعها؛
- (ح) التضامن مع الفئات المحرومة والضعيفة وتحقيق التماسك الاجتماعي؛
- (ط) صون مصالح الأجيال الحالية والمقبلة؛
- (ي) الاهتمام بصحة الإنسان ونوعية الحياة اللتين تعتبران من أهم مقومات المستوطنات البشرية المستدامة.

## ثانياً - المبادئ الأساسية وإجراءات التنفيذ

### ألف - المبادئ الأساسية على المستوى الوطني

أولاً: يعتبر الحصول على المأوى الملائم حقاً أساسياً نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والداستير الوطنية والمواثيق العربية، ومقررات لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ولجان الأمم المتحدة الأخرى ذات العلاقة.

ثانياً: يمثل الحصول على المأوى الملائم وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر وتزايد في عدد السكان وخاصة الفقراء منهم في الحضر والريف جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الوطنية للإسكان والمستوطنات البشرية.

ثالثاً: يتعين توفير المأوى الملائم وفق مفهوم كلي يشمل المسكن والخدمات والمرافق اللازمة له وقربه من أماكن العمل والإنتاج، لكونه يساهم في تحقيق رفاهية السكان وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

رابعاً: تُعتمد سياسات التمكين والشراكات في توفير المأوى وتحسينه والحفاظ على البيئتين الطبيعية والمعيشية وتمكين أسواق السكن من أداء مهمتها بكفاءة وبمشاركة كافة فئات المجتمع.

خامساً: يُعزز البناء المؤسسي الوطني وما يحقق مشاركة الجهات الفاعلة من كافة قطاعات المجتمع العامة والخاصة وجماعات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية ومساهمتها في توفير المأوى الملائم وتحقيق التنمية المستدامة للأحياء السكنية.

سادساً: يتطلب العمل على توفير المأوى الملائم، وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، مشاركة الجهات الفاعلة على المستويين الوطني والمحلي، وتكامل نشاطاتها، والربط والتنسيق ما بين العناصر والجهات التالية:

(أ) إدارة الأرض الحضرية وانتهاج سياسات عقارية تحقق التوازن الإنمائي بين القطاعات الإنتاجية والخدمية؛

(ب) التمويل؛

(ج) الهياكل الأساسية والبنى التحتية والخدمات؛

(د) صناعة البناء والتشييد والمقاولات بما في ذلك تعزيز صناعة مواد البناء المحلية، وتعزيز تنمية المهارات في قطاع التشييد والصيانة، والتحديث لخدمة جميع السكان في نطاق حماية البيئتين العمرانية والطبيعية والحفاظ عليهما.

## باء- إجراءات التنفيذ على المستوى الوطني

٨- يتعين لتوفير المأوى الملائم وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وضع الأطر والإجراءات التنفيذية التي تتحقق بموجبها أسس ومرتكزات التمكين والشراكات والبناء المؤسسي والتي تشمل:

### ١- التمكين والشراكات

٩- إن أطر وإجراءات تنفيذ الهدفين الرئيسيين لمؤتمر الموئل الثاني:

(أ) المأوى الملائم للجميع؛

(ب) التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر.

١٠- يتطلب تبني سياسات تمكينية تؤهل الأفراد والأسر ومجتمعاتهم المحلية ومشاركتهم للقيام بدور محوري مع القطاعين العام والخاص والسلطات المحلية في توفير السكن والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، ويمكن صياغة هذه السياسات التمكينية والبرامج المنفذة لها وفقاً للأوضاع السائدة في كل بلد.

١١- اتباع منهج التمكين كجوهر للسياسات والبرامج والأنشطة والفعاليات، وفق ما يلي:

- (أ) تعبئة كامل إمكانات وموارد جميع الجهات الفاعلة في عملية توفير المأوى وتحسينه في الحضر والريف؛
- (ب) تسخير طاقات ومهارات السكان من أجل تحسين مساكنهم باعتماد النهج التمكيني، بما في ذلك إدراج المشاركة المجتمعية فيه، ولا سيما مشاركة النساء والشباب من السكان؛
- (ج) إيجاد الظروف الملائمة للنساء والرجال لممارسة حقوقهم والاضطلاع بمسؤولياتهم على قدم المساواة، وتوظيف قدراتهم بفعالية في أنشطة تقضي إلى تحسين وإدامة بيئاتهم المعيشية؛
- (د) تهيئة الظروف الملائمة للمنظمات والمؤسسات المجتمعية والأهلية للتفاعل والاتصال وبناء الشراكات في سبيل تحقيق هدف توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛
- (•) تعزيز الظروف الملائمة لتطوير وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الحضر والريف وفقاً للإمكانيات المتاحة.

١٢- تحقيق التمكين والشراكة مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام والخاص وفي القطاع الأهلي للقيام بدور فعال على المستوى الوطني ومستويات الولايات والمحافظات والمدن والقرى والمستويات المحلية جميعها لأجل تنمية المستوطنات البشرية وتوفير المأوى الملائم بما في ذلك:

- (أ) تشجيع الأخذ باللامركزية ودعم السلطات المحلية ضمن الإطار القانوني لكل بلد، والعمل على تعزيز قدراتها المالية والمؤسسية، مع التأكيد في الوقت ذاته على شفافيته ومساءلتها واستجابتها لاحتياجات الناس. كما يجب زيادة التعاون مع جميع مؤسسات المجتمع المدني، وتشجيع ما يقوم به القطاع الخاص من استثمارات تتسم بالمسؤولية اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وإيلاء اهتمام خاص لتعزيز دور الأسرة والمرأة، واتخاذ تدابير خاصة لأفراد الفئات المحرومة والضعيفة؛
- (ب) توسيع قاعدة سلطات الحكم المحلي، وإعادة توزيع الموارد وكذلك الوظائف والمسؤوليات حسب الاقتضاء بشكل يكفل أكبر قدر من الفعالية في تلبية احتياجات السكان في مستوطناتهم؛
- (ج) القيام - حيثما كان ذلك ممكناً - بتهيئة الظروف المناسبة لتنظيم وتنمية القطاع الخاص، وتحديد وتعزيز دوره في تنمية المستوطنات البشرية المستدامة بما في ذلك استخدام التدريب؛
- (د) دعم تقدم أمن السكان والمجتمعات المحلية، بحيث يتمكن كل عضو في المجتمع من تلبية احتياجاته الإنسانية، وصون كرامته، والحفاظ على سلامته، وتعزيز قدراته الإبداعية، وتحقيق تطلعاته في الحياة؛

(٥) العمل مع الشباب، في إطار شراكة، من أجل تنمية وتعزيز المهارات الفعالة، وتوفير التعليم والتدريب من أجل إعداد الشباب للقيام، حاضراً ومستقبلاً بمهام اتخاذ القرارات وإيجاد أسباب العيش المستدامة في إدارة المستوطنات البشرية وتنميتها؛

(و) تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية لمشاركة المرأة الفعالة بما يفضي الى المشاركة المدنية والمساهمة العريضة القاعدة في تنمية المستوطنات البشرية؛

(ز) تشجيع إنشاء منظمات على مستوى المجتمعات المحلية، وغير ذلك من أشكال الكيانات الأهلية التي تسهم في الجهود الرامية الى تخفيف حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية؛  
(ح) وضع نهج قائم على المشاركة في تنمية وإدارة المستوطنات البشرية المستدامة، أساسه الحوار المتواصل بين كافة الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية الحضرية ( القطاع العام والقطاع الخاص والتنظيمات المجتمعية) مع دعم دور النساء والشباب، وأخذ مصالح الأطفال بعين الاعتبار؛

(ط) تعزيز بناء القدرات في مجال تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها وتنميتها على الصعيدين الوطني والمحلي من خلال التعليم والتدريب وتأهيل المؤسسات؛

(ي) تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية على الأصعدة الوطنية والمحلية لتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية المستدامة للمأوى والمستوطنات البشرية؛

(ك) حث الجهات الوطنية المعنية بتنفيذ أو إعادة تشكيل لجان وطنية لمتابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل وتحقيق هدفه: توفير المأوى اللائق، وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(ل) تعزيز إمكانية وصول جميع المواطنين الى معلومات موثوقة على الأصعدة الوطنية والمحلية باستخدام تكنولوجيا وشبكات الاتصال الحديثة كلما كان ذلك ملائماً؛

(م) ضمان إتاحة التعليم للجميع، ودعم البحوث الرامية إلى بناء القدرة المحلية التي تعزز توفير المأوى اللائق والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، لأن التحديات تفرض زيادة استخدام العلم والتكنولوجيا في حل المشاكل المتعلقة بالمستوطنات البشرية؛

(ن) تيسير مشاركة المستأجرين في إدارة المساكن على مستوى القطاع العام والمجتمع المحلي، ومشاركة أفراد الفئات المستضعفة والمحرومة في العمليات التخطيطية والتنفيذية وفي إدارة مشاريع التنمية الحضرية والريفية وصيانة المنشآت السكنية.

## ٢- دعم بناء القدرات

١٣- ربط وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات واستراتيجيات الإسكان والمستوطنات البشرية كأولوية اقتصادية- اجتماعية في إطار تنفيذ السياسات والخطط والبرامج الإنمائية التي تسعى إلى توفير الموارد وترشيد استخدامها، وتوليد فرص العمل والقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي بما في ذلك:

(أ) توفير وتبسيط الإجراءات القانونية للحيازة، وتوفير فرص متكافئة للحصول على الأرض للجميع ضمن مقدراتهم المالية؛

(ب) زيادة المعروض من المساكن ذات الكلفة الملائمة، للإيجار والتملك، من خلال اتخاذ تدابير تنظيمية وحوافز ملائمة لتنشيط سوق الإسكان؛

(ج) زيادة القدرة على تحمل الكلفة بتوفير حزمة الأمان الاجتماعي وغير ذلك من أشكال المساعدة لذوي الدخل المحدودة والفقراء؛

(د) دعم البرامج المجتمعية والتعاونية وغير الهادفة للربح لتوفير المساكن إيجاراً وتملياً؛

(•) حشد الموارد المالية الابتكارية وغيرها من الموارد العامة والخاصة لتنمية المساكن والأحياء السكنية والتنمية المجتمعية، ودعم الجهود الابتكارية لزيادة عدد الأسر المنتجة ودخولها؛

(و) استحداث وتعزيز الحوافز لسوق الإسكان لتشجيع القطاع الخاص على تلبية الحاجة لتوفير مساكن للإيجار والتمليك بكلفة معقولة وضمن أراضي مجهزة؛

(ز) تعزيز أنماط التنمية المكانية والعمرانية المستدامة، ونظم النقل والاتصالات التي تحسن إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات والمرافق وأماكن العمل والإنتاج؛

(ح) إعادة النظر في قوانين الإيجارات بهدف تشجيع الاستثمار في الإسكان لغايات الإيجار، وتشجيع صيانة الرصيد العقاري.

١٤- القيام بالتعبئة العامة لجميع الموارد المحلية المحتملة لتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية كونها تركز على العنصر البشري الهام في عمليات إدارة الموارد المحلية بكفاءة وشفافية، مع الأخذ بعين الاعتبار دمج سياسات قطاع المأوى مع السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وزيادة مساهمة قطاع الإسكان والتنمية العمرانية في الاقتصاد الكلي.



### ٣- البناء المؤسسي

١٥- تتكامل الأنشطة المختلفة للحكومات الوطنية من خلال تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية والمالية القائمة وتطويرها بما يمكن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المحلي من المشاركة الكاملة في تحقيق توفير المأوى الملائم للجميع، وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، وتمكين جميع النساء والرجال من العمل معاً على كافة المستويات لتقرير مستقبلهم بصورة جماعية، وتحديد أولويات العمل، وتوزيع الموارد بصورة منصفة ومرشدة، وبناء شراكات لتحقيق الأهداف المشتركة.

١٦ تعزيز الأطر والإجراءات التي يجب الاضطلاع بها لبناء المؤسسات وتأهيلها وما يشمل على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) تبسيط الإجراءات القانونية المتعلقة بحيازة الأراضي وتسجيلها ونقل ملكيتها وضمان تكافؤ الفرص في الحصول على الأراضي للجميع؛

(ب) اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية بتوفير الحماية الفعالة من عمليات الإخلاء القسري وخاصة للفقراء والفئات المحرومة؛

(ج) صياغة سياسات وإعداد برامج تهدف إلى تحسين وضعية المساكن القائمة وصيانتها، وتعمل على توفير المساكن الملائمة، وتسهيل الحصول عليها بكلفة معقولة من قبل الفئات الضعيفة ومن خلال مواردهم الذاتية؛

(د) وضع خطط وبرامج وطنية ومحلية لتحسين الحالة المعيشية في مناطق الاستيطان العشوائي والعمل على الارتقاء ببيئة العشوائيات وما يتلاءم مع حملتي الموثل.

### ٤- ضمان حيازة المأوى والحكم الحضري السليم

١٧- إتاحة المعلومات الخاصة بالمستوطنات البشرية لجميع الفاعلين والمعنيين ومنظماتهم ومؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال، واتخاذ الخطوات اللازمة لجمع وحفظ وتحليل البيانات والمعلومات باستخدام أفضل الأساليب المتوفرة تقنياً.

١٨- تأسيس المراكز الحضرية الوطنية والمراصد الحضرية المحلية لتفعيل استخدام المؤشرات الحضرية والإسكانية، ورصد وتقييم أثر السياسات المتبعة وطنياً في مجال توفير المأوى واستدامة المستوطنات البشرية، ولمراقبة أداء القطاع ووسائل تمويله وإدارته ومدى تلبيته لمتطلبات الفئات المستهدفة.

١٩- بناء أنظمة معلومات وطنية جغرافية GIS وإسكانية HIS وحضرية IU لرصد اتجاهات النمو الحضري، وتوزيع السكان، والموارد، والثروات الطبيعية، والمحافظة عليها، وتحديد استعمالات الأراضي

وإحكام البناء والتنظيم، والاستعانة بالخبرات المتاحة في هذا المجال، واعطاء الأولوية للتدريب والتأهيل على استخدام هذه الأنظمة.

٢٠- وضع أنظمة وقوانين تهدف الى تطبيق الحد الأدنى من المواصفات القياسية لضمان جودة البناء والمعايير الفنية التي يتم استخدامها، واعتماد كودات البناء والتشييد، والتدريب على استخدامها في عمليات صيانة وإدامة الرصيد العقاري.

٢١- العمل على حماية وصون التراث العمراني التاريخي والثقافي والطبيعي والديني بما فيه الأنماط التقليدية للمأوى والمستوطنات البشرية، وما يشمل إعادة تأهيل السكان وتدريبهم لاستخدام هذه المباني التراثية والحفاظ عليها وممارسة الحرف التقليدية، مما يساهم في الحفاظ على التراث والحد من الفقر والقضاء على البطالة في هذه المجتمعات.

٢٢- وضع وتقييم سياسات وبرامج لتخفيف الآثار السلبية الناجمة عن برامج التكيف الهيكلي والتحول الاقتصادي وتعزيز تأثيرهما الإيجابي على توفير المأوى الملائم وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة.

٢٣- وضع الأساليب الكفيلة للحماية من الكوارث التي هي من صنع الإنسان، بتوفير تدابير تنظيمية، وتدابير لتلافي حدوثها، والحد من تأثير الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والتصحر والتعدي على الأرض الزراعية، وتوفير آليات ملائمة للتخطيط وموارد للاستجابة السريعة لتعزيز الانتقال السهل من الإغاثة الى التأهيل الى إعادة البناء.

٢٤- ترشيد الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وخاصة مصادر المياه والمحافظة عليها كشرط أساسي في تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، وتنظيم استعمالات المياه الجوفية والسطحية، ورفع كفاءة أنظمة نقل المياه، وتقليل الفاقد منها في الهياكل والبنى التحتية والخدمات.

٢٥- إيلاء عناية واهتمام خاصين بانتاج المطبوعات المختلفة وتبادلها، وتكثيف الحملات الإعلامية بكافة أشكالها ووسائلها بهدف توجيه عمليات المشاركة في صنع القرار. وإفساح المجال أمام جميع المهتمين بالتعبير عن آرائهم ليصبحوا شركاء في اتخاذ القرار التنموي، وليكونوا بالتالي مدافعين عنه وشركاء في الحفاظ على مكتسباته وتعظيم إيجابياته.

### جيم - المبادئ الأساسية على المستوى العربي

أولاً: تحقيقاً لأهداف تنسيق العمل العربي المشترك في مجالات الإسكان والتنمية العمرانية وتطوير المستوطنات البشرية واستدامتها، وتعزيزاً لجماعية العمل العربي المشترك، فإن جامعة الدول العربية ولجانها المتخصصة مدعوة للعمل على ما يلي:

(أ) تعزيز التعاون الوطني العربي بما يؤدي الى تبني سياسات التمكين والمشاركة والتعاون والتنسيق على جميع المستويات بما في ذلك هيئات ومنظمات العمل العربي المشتركة كاتحاد المقاولين العرب، واتحاد المهندسين العرب، ومنظمة المدن العربية، ومنظمة العواصم الإسلامية بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية؛

(ب) إعداد الدراسات والأبحاث الفنية ذات الصلة؛

(ج) عقد الندوات والملتقيات العلمية والفنية؛

(د) إصدار الدوريات المتخصصة، وترجمة وإصدار الأبحاث والدراسات حول الأمور الفنية والاقتصادية والاجتماعية والمحلية الإدارية.

ثانياً: العمل على تعزيز وتطوير أسس التعاون بين الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) من خلال المساهمة في البرامج المتعلقة بتحسين نوعية الحياة الحضرية والريفية بما في ذلك رصد وتحليل المشاكل الناشئة عن سرعة التحضر والتغير الاجتماعي، وخاصة انتشار الفقر الحضري. وتعزيز قدرة البلدان العربية في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة للإسكان والتنمية العمرانية المستدامة، ودعم الشراكات بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية بما في ذلك مشاركة السكان في تصريف الشؤون العامة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز توفير المأوى والتنمية المستدامة للمجتمعات العمرانية.

ثالثاً: قيام الأمانة التنفيذية للإسكوا وبالتعاون مع الجهات الفنية المختصة في جامعة الدول العربية والمنظمات العربية ذات الصلة بوضع آليات مناسبة للقيام بما يشمل:

(أ) رصد وتقييم وتنفيذ السياسات الإسكانية على مجمل أداء الاقتصاد الوطني، وتعزيز أسواق الإسكان بما في ذلك استخدام المؤشرات الإسكانية والحضرية لرصد التقدم المحرز من خلال تفعيل نشاط المرصد الحضري الإقليمي والمرصد الحضرية الوطنية؛

(ب) متابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في قطاع المستوطنات البشرية والإسكان والتنمية العمرانية على ضوء جدول أعمال الموئل؛

(ج) تفعيل عمل المرصد الحضرية الوطنية والمرصد الحضرية المحلية كآليات رصد وتخطيط، وتقييم السياسات المتبعة وطنياً ومحلياً في مجال توفير المأوى وتنمية المستوطنات البشرية؛

(د) عقد دورات تدريبية وندوات علمية وملتقيات فنية متخصصة، وإصدار دوريات متخصصة لمناقشة سياسات واستراتيجيات الإسكان والتنمية العمرانية والسياسات الوطنية والعربية المتبعة في قطاع المستوطنات البشرية.

سابعاً: دعم البرامج العربية الخاصة بالحفاظ على المدن والمعالم التاريخية والدينية وصونها، والعمل على ترميمها، بهدف الحفاظ على تراث الأمة وثقافتها، وإشاعة الوعي بهذا التراث، ووضع الأطر القانونية لحمايته، وتعزيز التدريب على المهارات التقليدية.

## دال- أطر وإجراءات التنفيذ على المستوى العربي

### ١- أطر التنفيذ المشتركة

٢٦- إن ضمان توفير المأوى الملائم للجميع، وجعل المستوطنات البشرية منتجة وصحية ومأمونة ومنصفة ومستدامة، يسهم في تحقيق السلام والتنمية والاستقرار والعدالة والتكافل الاجتماعي. وتمثل التنمية الحضرية المستدامة تحدياً خاصاً يستدعي استكشاف نظم مبتكرة للتمويل على المستويين الوطني والعربي، وفي ظل عولمة الاقتصاد، تستدعي ظروف التنمية الوطنية والعربية، ضرورة وضع أطر تنفيذ وآليات تكون أساساً ومرتكزات لعمل عربي مشترك في كافة المجالات المتاحة، وذلك باعتماد منهجية التمكين وسياسات المشاركة بين كافة قطاعات المجتمع المدني ومؤسساته وما يشمل:

٢٧- تشجيع جذب الاستثمارات الخاصة والمجتمعية نحو التنمية الحضرية، وإتاحة الفرص التمويلية لتقوية الاقتصاديات الوطنية والعربية وقاعدتها المالية والاقتصادية بغية تلبيّة احتياجات التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك اعتماد سياسات تؤدي إلى زيادة الادخار المحلي وتسهيل استخدامه في تنمية الإسكان، والوصول إلى أسواق رأس المال الوطنية والعربية والدولية ومؤسسات الإقراض المتخصصة.

٢٨- دعم توجيه جهود صناديق التمويل العربية نحو المشروعات التي تحقق تنمية المأوى الملائم واستدامة المستوطنات البشرية، ومواجهة الكوارث، وصيانة المباني التاريخية، وتجديد الرصيد العقاري في الريف والحضر.

٢٩- القيام بإنشاء آليات تمويل حكومية عربية شفافة حسنة التوقيت يمكن التنبؤ بنتائجها قائمة على أساس الأداء والاحتياجات.

٣٠- تشجيع التكامل، وتبادل السلع الإنشائية، وإقامة صناعة مواد بناء مشتركة لتلبية احتياجات الأسواق العربية، وضمان تدفق السلع بين الدول العربية تبعاً لاحتياجات خططها التنموية، ووفقاً للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي.

٣١- تطوير وزيادة كفاءة وفاعلية استخراج خامات مواد البناء المتوفرة محلياً، وتصنيعها واستغلالها بكفاءة عالية لتلبية احتياجات الأسواق العربية، وتشجيع إنشاء شركات للإنتاج والتسويق بمساهمة القطاع الخاص وقطاع رجال الأعمال.

٣٢- تشجيع إقامة المشروعات المشتركة بمساهمة الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات المجتمعية ورجال الأعمال - وخاصة المشروعات الحدودية - في القرى والبلدان المتجاورة حدودياً، ضمن مفهوم متكامل لتنمية هذه المناطق وزيادة إنتاجيتها، وتطوير اقتصادياتها، مع الأخذ بنظر الاعتبار تأثيرها الإيجابي على تحسين الموثل واستخدامها لأساليب تنظيم وتشغيل قائمة على المشاركة وطابعها المستمر المستدام.

٣٣- المساهمة في إنشاء شبكة إعلامية عربية في مجال المستوطنات البشرية بالتعاون ما بين مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، ومجلس وزراء الإعلام العرب، واتحاد إذاعات الدول العربية، والمنظمات الإعلامية الحكومية وغير الحكومية. تعمل تلك الشبكة على تشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات ووسائل الإعلام، لتسهيل الحوار وتبادل المعلومات والخبرات والممارسات ذات الصلة بقطاع الإسكان والمستوطنات البشرية، وتعزيز القدرة على استعراض السياسات الإسكانية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعلى تحديد الأولويات المحلية، والمساهمة في إعداد المعايير المحلية للخدمات في كافة المجالات.

٣٤- وضع أساليب وآليات للاطلاع على التجارب المتعلقة بالمبادرات المحلية المرتبطة بأفضل الممارسات من خلال نشر المعلومات، واستخدام شبكات الإعلام، وتسهيل عملية التعلم من خلال نشر التجارب الناجحة والفاشلة على حد سواء.

٣٥- تعزيز التدفق الحر للمعلومات، وإمكانية الوصول إليها في مجالات السياسة العامة، وصنع القرارات، وتوزيع الموارد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنات البشرية، وتعزيز اختبار سياسات الإدارة الحضرية الإيجابية، والتعاون مع الجهات العربية ذات العلاقة في تشجيع إجراء ونشر البحوث العلمية والتطبيقية في مجالات التحضر وتنمية المأوى الملائم وإدارة المستوطنات البشرية المستدامة وتوفير الخدمات والمرافق والحفاظ على البيئة، بهدف نشرها وإيصالها إلى الجمهور، لإدماجها في صلب عملية رسم السياسة العامة على جميع المستويات، وضمان تدفق المعلومات في اتجاهين بين منتجي المعلومات ومستعملها.

٣٦- وضع برامج وخطط عمل عربية خاصة بالحفاظ على الطابع العمراني العربي والإسلامي للمدن، بحيث يشمل المعالم التاريخية والدينية وصونها، والعمل على رصد آليات التمويل العربية للقيام بمشاريع ترميم وصيانة التراث العمراني العربي نشر الوعي بهذا التراث، ووضع وتطوير الأطر القانونية لحمايته، وتدعيم مراكز التدريب على المهارات التقليدية ذات الصلة.

## ٢- الإجراءات المشتركة

٣٧- تسعى الجامعة العربية ولجانها الفنية المختصة الى اتخاذ كل الإجراءات المناسبة لتحقيق التعاون والتنسيق الفاعل بين الدول العربية على الصعيدين الوطني والعربي لاتباع وتنفيذ الإجراءات المشتركة التالية:

٣٨- تأكيداً للالتزام بتعزيز القدرات القائمة فيما يتعلق بجمع وتحليل البيانات الخاصة بالمأوى والمستوطنات البشرية، تدعو الدول العربية لمواصلة تحديد ونشر أفضل الممارسات، والقيام بتطوير المؤشرات الإسكانية

والحضرية، وتطبيقها من أجل تقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل. وينبغي أن تشمل المؤشرات المجالات الرئيسية لجدول أعمال الموئل مثل المأوى، الصحة، النقل، الطاقة، التزود بالمياه، الإصلاح، العمالة وغير ذلك من جوانب الاستدامة الحضرية بالإضافة الى منهجي التمكين والمشاركة على كافة المستويات وخاصة المحلية، ويجب أن تكون هذه المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع.

٣٩- تشجيع استخدام التكنولوجيا الجديدة للمعلومات ووسائل الإعلام، بهدف بناء القدرات وتطوير المؤسسات باستخدام مهارات ومعارف وتكنولوجيا جديدة في جميع جوانب تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية.

٤٠- بناء قواعد معلومات وطنية، وإنشاء شبكات عربية لنظم المعلومات الإسكانية HIS ونظم المعلومات الجغرافية GIS، ونظم المعلومات الحضرية UI، وتطبيق برامج وسياسات للتدريب والتعليم تراعي أوضاع الجنسين وتشمل السلطات المحلية، والمؤسسات الأكاديمية والتدريبية والتخطيطية، والمنظمات المجتمعية، والقطاع الخاص، بهدف تطوير نظم المعلومات لأغراض إقامة الشبكات وتيسير إمكانية الوصول الى الموارد في الوقت المناسب وتبادل واكتساب الخبرة والمعرفة الفنية.

٤١- مراجعة قوانين وأنظمة التدريب والتعليم بهدف دعم الخبرة المحلية وتعبئتها، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الخبرات العربية، والدولية لتشجيع إجراء البحوث ونقل التكنولوجيا وبرامج التعليم لدعم نظم إقامة المأوى الملائم وتحسين المستوطنات البشرية بهدف استدامتها.

٤٢- تنمية الموارد البشرية للسلطات المحلية والقطاع الخاص بهدف تعزيز دورهم في تخطيط وإدارة المأوى الملائم والمستوطنات البشرية المستدامة، وذلك من خلال دعم وتطوير الإصلاح المؤسسي ونشاطات التدريب المتواصل وإيجاد الكفاءات القيادية، إضافة الى التماس أدوات جديدة على كافة المستويات.

٤٣- تشجيع عقد دورات تدريبية وندوات علمية، لجميع الفئات العاملة في قطاع المستوطنات البشرية تشمل جوانب: التمويل، الإدارة، التنفيذ، التخطيط، الاقتصاديات الحضرية، وإشراك كافة الفاعلين في السلطات المحلية والمنظمات المجتمعية في تلك الدورات.

٤٤- جمع وتبويب وفهرسة القوانين المتعلقة بالقطاع والإدارة الحضرية واستعمالات الأراضي بهدف مقارنتها ودراساتها والعمل على توحيدها حيثما أمكن، مع الأخذ بنظر الاعتبار الخصوصية الوطنية والنظم الاقتصادية والسياسية لكل بلد.

٤٥- دعم الجهود المبذولة حالياً، وتعزيزها، لتوحيد رموز تصميم وتنفيذ الأبنية، والعمل على طباعتها ودراسة إمكانية إلزامية تطبيقها بهدف الحفاظ على مستويات قياسية من الأبنية وحمايتها من الأخطار، ووضع آلية مناسبة لتمويل وتوزيع هذه الرموز.

٤٦- التعاون مع المنظمات والمؤسسات العربية والوطنية لطباعة وتوزيع الموصفات العربية الموحدة للمباني والمنشآت، ودراسة إمكانية إلزام تطبيقها في الدول العربية.

٤٧- تشجيع استخدام وسائل الترويج الإعلامية - بكافة وسائلها - وشبكات المعلومات الإلكترونية لإتاحة المعلومات في مجال التنمية الحضرية وأساليب التمويل، وصناعة البناء والتشييد وأفضل الممارسات لجميع المهتمين بما في ذلك السلطات المحلية والقطاع الخاص والقطاع التعاوني.

٤٨- تشجيع إقامة المعارض الصناعية والتجارية، وإبراز دور جميع الفاعلين في تنمية المستوطنات البشرية وإنتاج المأوى. وإتاحة المجال أمام جميع الأطراف للتعبير عن أولويات المجتمع المحلي وتشجيع وتوجيه التنمية المحلية وتكوين الشراكات بين القطاعات المنتجة.

٤٩- تبادل التجارب المميزة وأفضل الممارسات بين الدول العربية وبين مختلف المناطق داخل كل دولة، والاطلاع على هذه التجارب في أقاليم العالم المختلفة. وتشجيع رصد وتوثيق وتقييم أثر هذه التجارب وأفضل الممارسات على قطاع الإسكان والتنمية العمرانية المستدامة، بما في ذلك تأثيرها على الأطفال والنساء والفقراء والفئات الضعيفة في المجتمع في الحضر والريف.

٥٠- تشجيع تأسيس جمعيات نسائية طوعية تساهم في تنفيذ وإدارة وتمويل المستوطنات البشرية المستدامة.

٥١- تشجيع المشاركة في شبكة المرأة العربية لتنمية المستوطنات البشرية التي أسسها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والعمل على خلق الوعي وزيادته - لدى الجميع - بقضايا المرأة ودورها في تنمية المأوى واستدامة المستوطنات البشرية، والحفاظ على البيئة بما في ذلك الموارد الوطنية المتاحة بهدف ترشيد استخدامها والحفاظ عليها.

٥٢- اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على البيئتين العمرانية والطبيعية، وصون المصادر الطبيعية كالمياه وغيرها، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة فيها.

### ثالثاً- المبادئ الأساسية على المستوى الدولي

أولاً: يقوم مبدأ التعاون الدولي على الالتزام بتعزيز التعاون العربي والدولي على أصعدة الحكومات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

كما يؤكد مبدأ التعاون على الشراكات بين جميع الجهات المذكورة أنفاً بهدف دعم وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات التنموية والإسكانية المدمجة، وذلك عن طريق المساهمة والمشاركة في برامج التعاون المتعدد الأطراف، والتعاون العربي، والتعاون الثنائي، وبرامج المساعدة التقنية والمالية، وتبادل ونقل التكنولوجيا الملائمة للمنطقة العربية، وجمع وتحليل ومقارنة وتقييم ونشر المعلومات المتعلقة بالمأوى والمستوطنات البشرية من خلال شبكات قواعد المعلومات الحضرية على المستوى الدولي.

ثانياً: تحفيز تهيئة بيئة دولية تمكينية لدعم توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة التي تتأثر بشكل متزايد بالاقتصاد العالمي، حيث ترتبط عملية التحول الحضرية بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وهي عناصر مترابطة للتنمية المستدامة يعزز بعضها البعض.

وتتطلب تهيئة البيئة الدولية التمكينية اتباع نهج متكاملة على الصعيدين الوطني والدولي تأخذ في الحسبان الجهود التي تبذلها الدول لتحسين أوضاع المعيشة والعمل فيها وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي. ويرتكز هذا المبدأ على الاعتراف بأن قطاع الإسكان قطاع إنتاجي من وجهتي النظر الاجتماعية والاقتصادية، وإن تحقيق هدف توفير مأوى ملائم للجميع، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية من شأنها تعزيز جهود الحكومات الوطنية في الإصلاح الاقتصادي، وإن ذلك سيتيسر في المجال الدولي باتخاذ التجارة الدولية المتوازنة والعمل على نقل التكنولوجيا الملائمة.

ثالثاً: التضامن العربي والدولي حول عروبة القدس الشريف، وتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتكثيف الجهود الإقليمية والدولية من أجل ذلك، ودعم المدن والقرى الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال - خاصة مدينة القدس الشريف - بكل الوسائل والموارد المتاحة لتمكينها ومعاونتها على العيش بسلام، وتوفير احتياجاتها، ودعم سكانها للصمود والبقاء على أرضهم والمحافظة عليها.

رابعاً: متابعة تنفيذ نتائج وتوصيات مؤتمرات الأمم المتحدة الأساسية في حقبة التسعينات، وما يتلاءم مع تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية، وتوفير المأوى الملائم واستدامة المستوطنات البشرية في الدول العربية.

خامساً: دعم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمنظمات الدولية المعنية، واللجنة الاستشارية لمركز الأمم المتحدة للسلطات المحلية، واللجان الإقليمية العاملة في المنطقة العربية وخاصة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ودعم برامجها ونشاطاتها المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال الموئل ووضع الحلول الملائمة لقضايا الإسكان والمستوطنات البشرية في المنطقة العربية.

## ألف- إجراءات التنفيذ على المستوى الدولي

### ١- التعاون الدولي

٥٣- تعزيز جهود الدول العربية بالتعاون مع دول العالم النامي في حث المجتمع الدولي لدعم الحكومات في جهودها الرامية الى مواجهة آثار العولمة الاقتصادية على تنمية المستوطنات البشرية، ومن ذلك القيام بما يلي:

(أ) تهيئة بيئة اقتصادية دولية مفتوحة وقائمة على الأنصاف والتعاون والمنفعة المتبادلة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛



(ب) تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على جميع المستويات من أجل إقامة نظام مالي دولي يفضي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، باعتبارها مكونات التنمية المستدامة؛

(ج) دعوة المؤسسات المالية الدولية الى دراسة طرق ابتكارية لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ارتفاع نسبة الدين لأطراف متعددة بهدف تخفيف عبء ديونها؛

(د) دعوة المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية الى دعم الدول العربية في ما تبذله من جهود لاتباع استراتيجيات تمكن الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاعين الخاص والتعاوني من خلال تكوين شراكات للمساهمة في توفير المأوى الملائم والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

## ٢- العمل العربي الدولي

٥٤- تدعيم التضامن العربي الدولي فيما بين المجتمع الدولي ومنظماته من أجل توفير المأوى الملائم للجميع، والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني، والمواطنين في الجولان السوري المحتل الذين يرزحون تحت الاحتلال الأجنبي لبلادهم.

٥٥- تعزيز وتطوير أسس التعاون بين مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب ومنظمات، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات العلاقة، وهيئات التمويل والتنمية الدولية التي تعمل في مجالات إعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وتمويل إنجاز مشاريع تعنى بتوفير السكن وتحسين البيئة المعيشية والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، وترقية الخدمات، وتوفير المرافق، والحفاظ على البيئتين العمرانية والطبيعية.

## ٣- تعزيز تحقيق هدفى المئول الثاني دولياً

٥٦- حث المجتمع الدولي على تحقيق هدفى المئول الثاني: توفير المأوى الملائم، وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، وتعزيز القدرات القائمة، وبناء قدرات جديدة عربياً ودولياً من خلال تشبيك قواعد المعلومات عربياً ودولياً، وجمع وتحليل البيانات الخاصة بالمأوى والمستوطنات البشرية والتنمية العمرانية، للقيام بما يلي:

- (أ) مواصلة تحديد ونشر أفضل الممارسات؛
- (ب) تطبيق المؤشرات الإسكانية والحضرية وتطويرها للأغراض الإنمائية؛
- (ج) توفير وإتاحة المعلومات والبيانات للجميع بمن فيهم السلطات المحلية؛
- (د) تنسيق المعلومات والبيانات الخاصة بالقطاع وفق الأسلوب الدولي المتبع في نشر تقارير التنمية الصادرة عن الأمم المتحدة.

٥٧- تبني الاعتبارات البيئية السليمة في صياغة البرامج والسياسات، وتنفيذها لضمان استدامة المستوطنات البشرية، وتحقيق مستوطنات بشرية سليمة بيئياً تراعي كامل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكانها، مع الحفاظ على الإرث الطبيعي والمصادر الطبيعية وصونها، وخاصة مصادر المياه ومساراتها الطبيعية وتحريم أي انتهاك لها وحفظ حق الأجيال القادمة فيها.

٥٨- تعزيز وتيسير نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية دعماً لتنفيذ خطط العمل الرامية الى توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية عن طريق استخدام شبكات عالمية لتبادل المعلومات بشأن التكنولوجيا السليمة بيئياً، والدراية التقنية المقابلة لها، وتبادل الخبرات الحضرية مع ضرورة مراعاة حماية حقوق الملكية الفكرية.

٥٩- تشجيع واستخدام تكنولوجيا البناء الملائمة وإنتاج مواد البناء المحلية، وتشجيع إجراء البحوث التطبيقية وتمويلها ونشر نتائجها وتشجيع تسويقها. وخاصة تلك التي توفر فرص عمل جديدة وتؤدي الى خفض كلفة البناء والهياكل الأساسية وتقلل الآثار الضارة على البيئة.

**BASIC PRINCIPLES AND MEASURES FOR IMPLEMENTATION OF  
THE HABITAT II AGENDA IN THE ARAB REGION**

### *Introduction*

Pursuant to a resolution adopted by the Executive Bureau of the Council of Arab Ministers of Housing and Reconstruction at its 47<sup>th</sup> session, held in Cairo on 9 and 10 April 1997, the Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) prepared a draft document on the bases and components of Arab housing and human settlements strategies on the basis of the Habitat Agenda. The document was prepared in cooperation with the technical secretariat of the Council of Arab Ministers of Housing and Reconstruction, Habitat and the Jordanian Housing and Urban Development Corporation.

The document was approved by the committee of experts established by the Council at its previous session, held at the headquarters of the League of Arab States in Cairo from 25 to 28 August 1997, and was adopted by the 15<sup>th</sup> session of the Council of Arab Ministers of Housing and Reconstruction in 1997.

In preparation for the special session of the United Nations General Assembly for follow-up on the implementation of the Habitat Agenda (Istanbul +5), ESCWA prepared a draft project of basic principles, frameworks and measures for the implementation of the Habitat Agenda (Istanbul +5) in the Arab region, with a view to submitting it for discussion and approval to the High Level Arab Meeting for Follow-up on the Implementation of the Habitat Agenda (Istanbul +5). That Meeting was held in Manama from 16 to 18 October 2000, and was organized by ESCWA, the Ministry of Housing, Municipalities and Environment of Bahrain and Habitat.

The draft Arab strategies for housing and human settlements was modelled after the document on the bases for Arab housing and human settlements strategies and took into consideration developments in the implementation of the Habitat Agenda in the Arab region during the period 1997-2000.

### **I. PREAMBLE**

#### *The High Level Arab Meeting for Follow-up on the Implementation of the Habitat Agenda (Istanbul +5)*

*Affirms* its absolute commitment to the Charter of the United Nations, the Charter of the League of Arab States, Arab and international principles and conventions and the right of peoples to safe, secure, free lives within their own countries. It also affirms its faith in the ability of the Arab individual to make steady progress towards comprehensive development, in accordance with the general principles and points of departure that have prescribed the objectives, means and mechanisms of Arab development and its linkage to Arab Islamic values, traditions and cultural heritage. It further affirms its belief that the adoption of the undertakings contained in the Arab declaration on the sustainable development of human settlements, the Rabat Declaration, concerning the formulation of comprehensive and integrated policies and strategies bringing together the housing sector, human settlements and urban development, will ensure balance between economic, social, construction and environmental development policies.

*Reaffirms* its commitment to the right of citizens to adequate shelter and the responsibility of Governments to empower people, without discrimination, to obtain such shelter. It also reaffirms the need to safeguard and upgrade houses and residential areas, improve living conditions in urban and rural human settlements and work in an impartial and sustainable manner on the implementation of housing and urban development policies in order to give every individual access to adequate and reasonably priced shelter in a healthy and secure environment where basic services, utilities, basic comforts and legal tenure are guaranteed.

*Affirms* the goal of making human settlements sustainable by working towards the development of societies and prompting them to use resources efficiently, without exceeding the absorptive capacity of environmental systems, in order to ensure the preservation of natural and urban environments, while protecting them both by using a consistent approach to the rationalization of consumption and the efficient use of natural

resources and providing equal opportunities to all persons and, in particular, marginalized groups, to enjoy healthy, secure and productive lives that are compatible with spiritual values, traditions and customs, ensure harmony with the natural environment and cultural heritage and promote the realization of sustainable economic and social development.

*Recognizes with deep interest* that sustainable development is in the best interests of mankind and therefore constitutes the basis of work for the implementation of all programmes and policies related to human settlements. It also recognizes the special needs of women, children and youth for safe, healthy and secure living conditions and will exert efforts to eradicate poverty and discrimination, with a view to strengthening and safeguarding for all persons human right and basic freedom and meeting such basic needs as education, sustenance, social and health care services and, in particular, adequate shelter for all.

*Affirms* its determination to work for implementation of international and Arab conventions and, in particular, those related to the improvement of housing and living conditions in our cities and villages, wherever they may be and without discrimination on any basis whatsoever. Priority must be given to the poor and deprived and vulnerable social groups, while taking into consideration the needs of women and children.

*Reaffirms its total commitment* to the Istanbul Declaration on Human Settlements issued by the Heads of State or Government and the official delegations assembled at the United Nations Conference on Human Settlements (Habitat II), which met in Istanbul from 3 to 14 June 1996, and to the objectives set forth in the Habitat Agenda (the Global Plan of Action, the Goals and Principles and Commitments), including providing adequate housing for all and ensuring that human settlements are more secure, healthier, more suitable for living and working in and more just, sustainable and productive.

*Urges* all to be guided by the principles for national, Arab and international action contained in the Habitat Agenda and, in particular, those set forth below:

- (a) Equitable human settlements which provide equal opportunities for all who reside in them to a secure life, work and access to all services, while making rational use of the available resources;
- (b) The eradication of poverty in urban and rural human settlements;
- (c) The adoption of sustainable development, as set out in Agenda 21, giving full consideration to the needs and necessities of achieving economic growth, social development and environmental protection;
- (d) The adaptation of operations concerning the planning, management and maintenance of human settlements in accordance with a humanitarian view, which takes into consideration needs, customs and traditions and safeguards heritage and religious and cultural values;
- (e) Action to strengthen, protect and uphold families and enhance the role of women, while respecting the prevailing traditions of each society;
- (f) The formulation of policies, laws and regulations to govern public activities in a manner which respects human rights and future generations, is characterized by transparency and promotes partnerships;
- (g) The recognition of partnerships as fundamental to the realization of sustainable development, and provision of support for the role of local authorities and civil organizations;
- (h) Solidarity with deprived and vulnerable groups and the achieving of social cohesion;
- (i) Protection of the interests of present and future generations;

(j) The recognition that personal health and quality of life are among the most important components of sustainable human settlements.

## **II. BASIC PRINCIPLES AND IMPLEMENTATION MEASURES**

### **A. BASIC PRINCIPLES AT NATIONAL LEVEL**

(a) Adequate shelter is a basic right enshrined in the Universal Declaration of Human Rights and the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, and in national constitutions, Arab conventions, resolutions adopted by the United Nations Commission on Human Settlements and other relevant United Nations bodies;

(b) The securing of adequate housing and achievement of sustainable development for human settlements in a world that is becoming increasingly urbanized and in which the population, especially the poor, is increasing in both urban and rural areas, is a basic component of the national strategy for housing and human settlements;

(c) Adequate housing must be provided as part of a comprehensive concept that includes housing, services, the necessary utilities and proximity to places of work and production, because this contributes to the well-being of the population and the realization of sustainable development for human settlements;

(d) Empowerment and partnership policies must be adopted in order to provide and improve shelter, protect the natural and living environments and enable housing markets to efficiently fulfill their functions with the participation of all sectors of society;

(e) National institutional structures must be strengthened in order to ensure the participation of the effective actors from all public and private sectors of society and civil and non-governmental organizations (NGOs) in the provision of adequate shelter and realization of sustainable development for residential areas;

(f) Action to provide adequate shelter and realize sustainable development for human settlements requires the participation of the effective actors at both national and local level, the complementarity of their efforts and linkage and coordination between the following factors and elements:

(i) Urban land management and the pursuit of real estate policies that will achieve developmental balance between production and services sectors;

(ii) Financing;

(iii) Basic structures, infrastructure and services;

(iv) Strengthening the construction, building and contracting industry, including the local building materials industry, intensifying the development of construction and maintenance skills and modernizing services to all residents while protecting and safeguarding the urban and natural environments.

### **B. IMPLEMENTATION MEASURES AT NATIONAL LEVEL**

In order to be able to provide adequate shelter and achieve the sustainable development of human settlements, frameworks and implementation measures must be formulated as the basis for empowerment, partnership and institutional structures, and should include the following:

### 1. *Empowerment and partnerships*

Frameworks and measures must be formulated for achieving the two main goals of the Habitat II Conference, namely the following:

- (a) Adequate housing for all;
- (b) Sustainable development of human settlements in an increasingly urbanized world.

Empowerment policies must be adopted in order to habilitate individuals, families and their local societies and enlist their participation in carrying out a pivotal role, together with the private and public sectors and the local authorities, in providing housing and sustainable development for human settlements. Such empowerment policies and the related implementation programmes could be formulated in accordance with the conditions prevailing in each country.

An empowerment methodology must be employed as an essential part of policies, programmes and activities, in accordance with the following:

- (a) The capacities and resources of the effective actors must be mobilized in the process of securing and improving shelter in urban and rural areas;

- (b) The capabilities and skills of residents must be harnessed in order to improve their housing, by adopting the empowerment approach, which includes enlisting the participation of society and, in particular, of women and young residents;

- (c) Suitable conditions must be created in which men and women may exercise their rights and carry out their responsibilities as an equal footing and employ their capacities effectively in activities that will improve and sustain their living environment;

- (d) Conditions must be created in which societal and civil organizations and institutions may interact, communicate and build partnerships in order to achieve the two objectives of providing adequate housing for all and sustainable development for human settlements;

- (e) Conditions conducive to the development and improvement of economic, social and settlement conditions in urban and rural areas, must be promoted to the extent possible given the available resources.

The principal effective actors in the private, public and community sectors must be empowered and treated as partners if they are to be enabled to play an effective role at national, state, governorate, city, village and local levels in promoting the development of human settlements and providing adequate shelter. Activities to this end must include the following:

- (a) Promoting decentralization and supporting local authorities, within the legal framework of each country, and exerting efforts to enhance their financial and institutional capacities while stressing, at the same time, that they must be transparent, accountable and responsive to the needs of the people. Furthermore, cooperation with all civil society institutions must be expanded and responsible private sector economic, social and environmental investment must be encouraged. Special attention must be given to strengthening the role of the family and women and special measures must be adopted with respect to members of deprived or vulnerable groups;

- (b) The local government authority base must be expanded and resources, functions and responsibilities must be redistributed as necessary and in a manner that will ensure the highest level of efficiency in responding to the needs of residents in their settlements;

(c) Wherever possible, appropriate conditions must be created for the organization and development of the private sector and enhancement of its role in the evolution of sustainable human settlements. If necessary, training must be provided;

(d) Support must be provided for the increased security of local residents and communities in order to enable every member of society to satisfy his human needs, safeguard his dignity, maintain his safety, enhance his creative capacities and realize his aspirations in life;

(e) Young people must be worked with, within a partnership framework, in order to develop and enhance effective skills; and education and training must be provided in order to prepare young people to undertake, both in the present and the future, the responsibility for decision-making in the management and development of human settlements and for finding sustainable means of living;

(f) Institutional and legal frameworks for the effective participation of women must be strengthened in order to increase their civil involvement and broad-based contribution to the development of human settlements;

(g) The formation of civil organizations and other types of civil body must be encouraged, in order to contribute to efforts to alleviate poverty and improve the quality of life in human settlements;

(h) A methodology based on participation in the development and management of sustainable human settlements must be adopted. Such a methodology must involve continuous dialogue between all active parties concerned with urban development, including the public and private sectors and civil organizations, with support for the role of women and youth and special consideration for the interests of children;

(i) Capacity-building must be enhanced in the planning, management and development of human settlements at local and national levels, through education, training and the rehabilitation of institutions;

(j) Legal and institutional frameworks must be strengthened at national and local levels in order to mobilize financial resources for the sustainable development of shelter and human settlements;

(k) The relevant national parties must be urged to activate or restructure national committees for the follow-up of the implementation of the Habitat Agenda and the realization of its two goals, namely, the provision of adequate housing and development of sustainable human settlements;

(l) The opportunities must be increased for all citizens to have access to reliable information at national and local levels, using modern technology and communications networks whenever appropriate;

(m) Education for all must be guaranteed and support must be provided for research into building local capacities to enhance provision of adequate housing and develop sustainable human settlements. The challenges require the increased use of science and technology in solving human settlements-related problems;

(n) Tenant participation in the management of residences at public sector and local community level, must be facilitated, as must the participation of members of vulnerable and deprived groups in planning and implementation operations and in the management of urban and rural development projects and maintenance of residential installations.

## *2. Enhancing capacity-building*

Macroeconomic policies must be linked and coordinated with housing and human settlements policies and strategies as a socio-economic priority and as part of the implementation of development policies, plans and programmes designed to provide resources and rationalize their use, create employment opportunities, eradicate poverty and achieve social integration. Such policies must include the following goals:



(a) To facilitate and streamline tenure-related legal procedures and provide to all equal opportunities to obtain land, within the constraints of their financial capacities;

(b) To increase the availability of reasonably-priced housing for sale or rent by adopting organizational measures and incentives to stimulate the housing market;

(c) To increase expense-bearing capacities by providing a range of social entitlements and other forms of assistance for people on restricted incomes and the poor;

(d) To provide support for cooperative, community and non-profit programmes in providing housing for rent or sale;

(e) To mobilize innovative financial resources and other public and private funds in developing housing, residential areas and communities and support innovative efforts to increase the number of productive families and their incomes;

(f) To introduce and strengthen housing market incentives in order to encourage the private sector to meet the need for housing, built on sites with services, for rent or sale at reasonable prices;

(g) To enhance patterns of sustainable spatial and urban development and the transportation and communications systems which increase opportunities for access to goods, services, facilities and work and production centres;

(h) To reconsider rental laws in a bid to encourage investment in rental housing and promote the maintenance of housing stock.

To mobilize all possible local resources in order to achieve the sustainable development of human settlements. Such focus on the human factor is important for the effective and transparent management of local resources. Housing sector policies must be integrated with policies and measures designed to enhance economic and social development and environmental protection in order to increase the contribution of the housing sector and urban development to the overall economy.

### *3. Institutional structures*

The various activities of national Governments could be integrated by reinforcing the existing legal, institutional and financial frameworks and developing them in a manner that would allow the private sector, NGOs and civil groups to participate fully in providing adequate housing for all, realizing the sustainable development of human settlements, empowering all men and women to work together on all levels to determine their future collectively, identifying work priorities, distributing resources in an equitable and rational manner and building partnerships to achieve common goals.

The measures that are necessary in order to build and habilitate institutions include the following:

(a) The simplification of legal measures concerning land tenure, registration and transfer of ownership, and equitable opportunities for all to own property;

(b) The adoption of administrative and legal measures to ensure effective protection from eviction, especially in the case of poor and deprived groups;

(c) The formulation of policies and preparation of programmes designed to improve the condition and maintenance of existing housing and provide adequate housing and facilitate its acquisition by vulnerable groups with their own resources, at reasonable prices;

(d) The development of national and local plans to improve living conditions in unplanned settlement areas and improve the environment in such settlements in a manner compatible with the two Habitat campaigns.

#### *4. Security of tenure and sound urban governance*

Information on human settlements must be made available to all actors and concerned parties and their organizations, private sector institutions and businessmen, and the necessary steps must be taken in order to collect, store and analyse data, using the best technical methods available.

National and local urban observatories must be established in order to promote the use of urban and housing indicators, monitor and evaluate the impact of existing national policies on the provision of shelter and sustainable human settlements, and observe the performance of the sector, means of financing and managing that sector and the extent to which it responds to the needs of targeted groups.

National geographical information systems (GIS), housing information systems (HIS) and urban information systems (UIS) must be established in order to monitor trends in urban growth, population distribution, resources and national wealth and safeguard such resources. Land use must be regulated, as must construction, available expertise in this field be drawn upon, and priority given to training in the use of those systems.

Laws and regulations must be formulated that are designed to apply the minimum level of measurable standards in order to ensure the quality of construction and the technical specifications that are observed; construction and building codes must be adopted, training provided for the use of such codes in maintaining and conserving housing stocks.

The historic, cultural, natural and religious architectural heritage, including traditional styles of shelters and human settlements, must be conserved and protected. This will involve training residents in the use and preservation of such historic buildings and promoting traditional handicrafts, which will help to preserve heritage, alleviate poverty and eradicate unemployment in those societies.

Policies and programmes must be formulated and evaluated in order to alleviate the negative consequences of structural adjustment and economic reform and amplify their positive impact on the provision of adequate housing and development of sustainable human settlements.

Ways must be derived of protecting against man-made disasters by providing organizational measures to prevent their re-occurrence, alleviating the effects of such natural disasters as earthquakes, floods, desertification and encroachment on agricultural land, and providing appropriate planning mechanisms and rapid-response resources that are able to make smooth transition from relief to reconstruction.

Optimum use must be made of natural and, in particular, water resources, and they must be conserved as a basic condition for the development of sustainable human settlements. The use of surface and groundwater resources must be regulated, the efficiency of water supply systems improved and water loss in facilities, infrastructures and services must be reduced.

Special care and attention must be paid to the publication and exchange of printed materials; information campaigns using all forms of media must be intensified, with a view to promoting partnership in decision-making. Furthermore, the opportunity should be given to all concerned to express their opinions, in order to make them partners in developmental decision-making, and, as such, defend it and be partners in preserving its gains and elaborating on its positive aspects.

### C. BASIC PRINCIPLES AT ARAB LEVEL

In order to accomplish the goals of coordinating joint Arab action in the fields of housing, urban development and the development of sustainable human settlements and strengthen the collectivity of joint Arab action, the League of Arab States and its specialized committees are urged to take the following action:

(a) To strengthen Arab national cooperation with a view to promoting the adoption of policies on empowerment, partnership, cooperation and coordination at all levels, including in such joint Arab organizations and bodies as the Federation of Arab Contractors, Federation of Arab Engineers, Arab Towns Organization and Islamic Capitals and Cities Organization, as well as civil society institutions and media establishments;

(b) To prepare relevant technical studies and research;

(c) To convene scientific and technical seminars and symposiums;

(d) To issue specialized periodicals and translate and publish studies on technical, economic, social and local administration affairs.

Action must be taken with a view to enhancing and developing the bases for cooperation between the technical secretariat of the Council of Arab Ministers of Housing and Reconstruction and the ESCWA secretariat, by participation in programmes to improve the quality of rural and urban life, including the monitoring and analysis of problems arising from rapid urbanization and social change and, in particular, the spread of urban poverty. The capacities of Arab countries must be enhanced with respect to the formulation of appropriate policies and strategies for housing and sustainable urban development, and partnerships must be promoted between Government bodies and NGOs, and must include the participation of the people in managing public affairs at national and regional level, in order to ensure the provision of shelter and promote the sustainable development of urban societies.

In cooperation with the relevant technical departments of the League of Arab States and Arab organizations, the ESCWA secretariat must devise appropriate mechanisms for undertaking the following tasks:

(a) The monitoring, evaluation and implementation of housing policies in terms of the overall performance of the national economy, and strengthening of housing markets, including by the use of housing and urban indicators to monitor progress achieved by the activation of the regional and national urban observatories;

(b) Following-up implementation of national strategies in the housing, human settlements and urban development sectors in the light of the Habitat Agenda;

(c) Activating the roles of the national and local urban observatories as mechanisms for the monitoring, planning and evaluating of the policies pursued nationally and locally in order to provide shelters and develop human settlements;

(d) The organization of training sessions, scientific seminars and specialized technical gatherings and publication of specialized periodicals as forums for the discussion of housing and urban development policies and strategies and the national and Arab policies applied in the human settlements sector.

Arab programmes for the conservation and protection of cities and historical and religious sites must be supported. Such sites must be restored in order to preserve the national heritage and culture, and awareness of this heritage must be heightened. The legislative framework for its protection must be put in place and training in traditional skills must be enhanced.

## D. IMPLEMENTATIONAL FRAMEWORKS AND MEASURES AT ARAB LEVEL

### 1. *Frameworks for joint implementation*

The guaranteed provision of adequate housing for all and rendering of human settlements productive, healthy, safe, fair and sustainable contributes to the realization of peace, development, stability, justice and social solidarity. Sustainable urban development represents a special challenge that requires innovative ways of financing at national and Arab levels to be explored. In view of economic globalization, conditions for national and Arab development require the formulation of frameworks and mechanisms of implementation which can serve as the bases for and focuses of joint Arab action in all fields, by the adoption of an empowerment methodology and policies for partnership between all sectors of civil society and its institutions. Such policies include the following:

Encouragement for the attraction of private and community investment in urban development, and the provision of financing opportunities in order to strengthen national and Arab economies and their financial and economic foundations with a view to meeting the requirements for the development of sustainable human settlements. Policies must be adopted in order to promote more local savings, facilitate their use in housing development and gain access to national, Arab and international capital markets and specialized credit institutions.

Support for focusing the attention of Arab funds on projects that help to develop adequate housing and sustainable human settlements projects, cope with disasters, preserve historic buildings and renew urban and rural housing stock.

The creation of transparent and timely Arab Government financing mechanisms that are capable of giving predictable results based on needs and performance.

Encouragement for integration, the exchange of construction materials and the establishment of joint building materials industries in order to meet the needs of Arab markets and ensure the flow of goods between Arab countries, on the basis of the needs of their development plans and in accordance with the implementation programme of the Arab Free Trade Zone approved by the Arab Economic and Social Council.

The development and increase of the effectiveness of and capacities for the extraction of locally available raw building materials, which must be processed to a high standard in order to meet the needs of Arab markets and encourage the establishment of Arab production and marketing companies with the participation of the private business sector.

Encouragement for the launching of joint projects especially border projects in villages and in countries with common borders and, in particular, in border areas, with the participation of Governments, private sector institutions, civil organizations and businessmen, as part of a comprehensive concept of the development of such areas, aimed at increasing productivity and bringing economic improvement. The positive impact on the habitat and the improved use of sustainable organizational and operational methods based on participation must also be taken into consideration.

Participation in the establishment of an Arab human settlements information network, in cooperation with the Council of Arab Ministers of Housing and Reconstruction, Council of Arab Information Ministers, Arab States Broadcasting Union, and governmental and non-governmental information organizations. Such a network would promote the use of modern information technology and information media in order to facilitate dialogue, exchange information, experiences and practices related to the housing and human settlements sector, increase capacities for the review of housing, urban, social, economic, and environmental policies, specify local priorities and contribute to the preparation of local criteria for services in all fields.

The formulation of methods and mechanisms to review experiments related to local initiatives linked to best practices for dissemination of information, the use of media networks and the facilitating of the learning process through publishing details of both successful and unsuccessful experiments.

The enhancement of the free flow of and access to information in the realm of public policy, decision-making and the distribution of resources and economic and social development to human settlements; the fostering of trials of positive urban administration policies; cooperation with the relevant Arab parties in encouraging the conducting and publishing of scientific and applied research work in the fields of urbanization, the development of adequate shelters, the management of sustainable human settlements, the provision of services and utilities, and environmental protection, with the aim of publishing and communicating such work to the public, with a view to integrating such research into the heart of policy-making at all levels and ensuring the two-way free flow of information between producers and users.

The formulation of Arab programmes and plans of action to preserve the Arab and Islamic architectural style of cities, in a manner that will embrace and preserve historic and religious sites; the formulation of Arab financing mechanisms to carry out projects to maintain and safeguard the Arab architectural heritage, create awareness of that heritage and formulate and improve legal frameworks for its protection; and the provision of support for training centres in the relevant traditional skills.

## *2. Joint measures*

The League of Arab States and its specialized technical committees are taking all the appropriate measures with a view to achieving effective cooperation and coordination between Arab countries at national and Arab levels in following-up and implementing the joint measures set forth in the paragraphs below.

Affirming its commitment to build existing capacities with respect to the collection and processing of data related to habitat and human settlements, the League of Arab States urges Arab countries to continue to identify and disseminate best practices and develop and apply housing and urban indicators in order to evaluate implementation of the Habitat Agenda. The indicators should cover the principal domains of the Habitat Agenda, including shelter, health, transport, energy, water supply, reform, employment and other aspects of urban sustainability. A methodology of empowerment and participation must be adopted at all levels and, in particular, the local level and the data must be available and accessible to all. The League also urges countries to undertake the following:

Encourage the use of modern information technologies media in order to build capacities and develop institutions by using new skills and technological know-how in all aspects of the planning and managing of human settlements.

Build national data bases and establish Arab networks for housing information systems (HIS), geographical information systems (GIS) and urban information systems (UIS); and implement training and education policies and programmes which respect the circumstances of both sexes and include the local authorities, academic, training and planning institutions, civil groups and the private sector, for the purpose of developing information networks, facilitating timely access to resources exchanging and acquiring technical knowledge and expertise.

Revise training and education laws and regulations in a bid to mobilize and support local expertise, in cooperation and coordination with Arab and international expertise, in order to encourage research, the transfer of technology and education programmes in support of systems to provide adequate shelter and improve and sustain human settlements.

Develop the human resources of the local authorities and the private sector with a view to enhancing their role in the planning and management of adequate shelter and sustainable human settlements. This may be achieved by supporting and developing institutional reform, on-going training activities, and the creation of leadership capacities, in addition to seeking new mechanisms at every level.

Encourage the holding of training programmes and educational seminars for all those employed in the human settlements sector on subjects to include financing, management, implementation, planning and urban economies. All local government or civil organization actors must be included in such courses.

Collect, classify and index all laws related to the urban sector and its management and land use, with a view to comparing and studying such laws and taking action, whenever possible, to unify them while taking into consideration national specificities and the economic and political systems of each country.

Support and strengthen current efforts to unify building design and construction codes, take action to publish such codes and study the feasibility of making observance thereof compulsory, in order to maintain standard building construction standards and provide protection against hazards. An appropriate mechanism must be put in place for the financing and distribution of such codes.

Cooperate with national and Arab organizations and institutions in printing and distributing unified Arab specifications for buildings and installations and studying the feasibility of making them compulsory in Arab countries.

Promote the use of all forms of information media and electronic media networks to make information on urban development, financing methods, the construction industry and best practices available to all concerned, including local authorities and private and cooperative sectors.

Encourage the organization of trade and industrial fairs, highlighting the role of all who are active in the development of urban settlements and provision of shelters. The opportunity should be given to all parties to call attention to the priorities of the local society, encourage and orient local development and create partnerships between the productive sectors.

Exchange particular experiences and best practices between Arab countries and between the various regions of each country and consider such experiences in different regions of the world. Encouragement must be provided for the monitoring, documentation and evaluation of the impact of such experiments and best practices on the housing sector and sustainable urban development, including the impact on children, women, the poor and other vulnerable groups in urban and rural societies.

Encourage the establishment of women's voluntary organizations which would participate in the implementation, management and financing of sustainable human settlements.

Encourage participation in the Arab women's network for the development of human settlements which was founded by Habitat and work on generating and increasing parties' awareness of women's issues and women's role in the development of housing and sustainable human settlements and protecting the environment, including the available national resources, with a view to rationalizing their use and conserving them.

Adopt all measures which will protect the natural and urban environments and conserve natural resources including, *inter alia*, water, and safeguard the rights of future generations.

### III. BASIC PRINCIPLES AT INTERNATIONAL LEVEL

The principle of international cooperation is based on the commitment to strengthen Arab and international cooperation at Government, local authority and civil society organization level.

The principle of cooperation confirms partnerships between the afore-mentioned parties intended to strengthen and implement integrated development and housing plans and strategies by contributing to and participating in multilateral cooperation programmes, Arab cooperation, bilateral cooperation, financial and technical assistance programmes, the exchange and transfer of technology relevant to the Arab region and the collection, processing, comparison, evaluation and dissemination of information related to shelter and human settlements through an international network of databases.

Encouragement must be given to the establishment of an international environment of empowerment in order to support efforts to provide adequate shelter for all and develop sustainable human settlements. The latter are increasingly influenced by the world economy, given the links between the urbanization process, economic and social development and environmental protection, all of which are mutually reinforcing elements linked to sustainable development.

The establishment of an international environment of empowerment requires integrated approaches to be pursued, at national and international level, which take into account the efforts exerted by countries in order to improve living and working conditions and implement economic reform programmes. This principle is based on the recognition that the housing sector is a productive sector from both the economic and the social view and that realization of the goal of providing adequate housing for all and the goals of sustainable development for human settlements requires the economic reform efforts of national Governments to be strengthened. This may be facilitated at international level by achieving balanced international trade and the transfer of relevant technology.

Arab and international solidarity is necessary with respect to the Arab nature of Jerusalem and the liberation of the occupied Palestinian territories. Regional and international efforts to that end must be intensified and support provided for Palestinian cities and villages under occupation, especially Jerusalem, using every available means and resource to assist and enable them to live in peace, supply their needs and support the steadfast determination of their people to remain on their land and conserve it.

Implementation of the outcomes and recommendations of the principal United Nations conferences of the 1990s must be monitored for compatibility with the realization of comprehensive and sustainable economic, social, housing and environmental development, and the provision of adequate housing and sustainable human settlements in Arab countries.

Support must be given to Habitat, the relevant international agencies, the United Nations Committee of Local Authorities, and the regional commissions operating in the Arab region, especially the Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and to their programmes and activities related to implementation of the Habitat Agenda. Appropriate solutions to issues concerning housing and human settlements in the Arab region must be denied.

#### A. IMPLEMENTATION MEASURES AT THE INTERNATIONAL LEVEL

##### 1. *International cooperation*

Arab countries must be supported in their endeavours, in cooperation with countries of the developing world, to urge the international community to assist Governments in their efforts to cope with the economic impact of globalization on the development of human settlements. Such efforts include the following:

(a) The establishment of an open international economic environment based on fairness, cooperation, mutual benefit and encouragement for foreign direct investment (FDI);

(b) The coordination of macroeconomic policies at all levels in order to establish an international financial system that will promote economic and social growth and environmental protection, given that these are the components of sustainable development;

(c) International financial institutions must be urged to consider innovative ways of helping low-income countries which are suffering from a high level of multilateral debt, in order to relieve their debt burden;

(d) Multilateral development institutions and bilateral donors must be urged to support the Arab countries in their efforts to pursue strategies to empower Governments, local authorities, NGOs, local communities and the private and cooperative sectors by forming partnerships companies that will contribute to the provision of adequate shelter and the sustainable development of human settlements.

## *2. Arab international action*

Arab and international solidarity with the international community and its organizations must be strengthened in order to provide adequate shelter for all and develop sustainable human settlements for the Palestinian people and the people of the occupied Syrian Arab Golan, who are suffering from the foreign occupation of their land.

The principles of cooperation must be strengthened and developed between the Council of Arab Ministers of Housing and Reconstruction and relevant organizations, authorities, United Nations agencies and international finance and development bodies which are actively involved in the formulation and implementation of policies and programmes and the financing of projects designed to provide housing, improve the living environment, develop sustainable human settlements, improve services, provide utilities and conserve the urban and natural environments.

## *3. Promoting the international achievement of Habitat II objectives*

The international community must be urged to work towards the objectives of Habitat II, namely, the provision of adequate housing and development of sustainable human settlements, and to strengthen existing capacities and building new capacities, both Arab and international, by linking Arab and international databases into a network and collecting and processing data on shelter, human settlements and urban development, in order to carry out the following:

(a) To continue to specify and disseminate best practices;

(b) To apply housing and urban indicators and use them for development purposes;

(c) To provide data and make it accessible to all, including the local authorities;

(d) To coordinate sectoral data in accordance with international methods for publishing development reports issued by the United Nations.

Sound environmental considerations must be adopted in the formulation and implementation of policies and programmes in order to ensure the sustainability of human settlements and create environmentally sound human settlements which take into consideration all the social, economic and cultural needs of their residents, while conserving the natural heritage and safeguarding natural resources, especially water resources and their natural courses, legislating against violations thereof and safeguarding the rights of future generations.



The transfer of technology and technical expertise must be enhanced and facilitated in order to support the implementation of plans of action designed to provide adequate housing for all and ensure the sustainable development of human settlements. Global networks for the exchange of information on environmentally sound technology and the relevant technical and urban expertise must be employed, while respecting intellectual property rights.

Appropriate building technology and the local production of building materials must be promoted and encouragement and funding must be given for practical research, and its results must be published, disseminated and marketed, especially results that could lead to the creation of new job opportunities, reduce the cost of construction and infrastructure and minimize the detrimental impact on the environment.

